المقاربة التشاركية في الجماعات المحلية وأثرها على تنمية قطاع السياحة في الجزائر

ط.د رضوان مجادي
ط.د نجيب بصيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة– الجزائر

ملخص:

تعتبر السياحة من بين السياسات الهامة في اقتصاديات الدول وأحد أهم القطاعات التي تساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وتنويعه، بل وتعد واحدة من أكثر الخدمات جدارة باعتبارها مصدرا بديلا ومستداما في زيادة الناتج المحلي الخام، لذلك تقدم مقاربة التشاركية باعتبارها من أهم الآليات الرائدة في تمكين الفاعلين المحليين وإحدى البدائل التنموية في ترقية المنتوج السياحي ومدى مساهمة الفواعل المجتمعية والاقتصادية في ذلك محليا؛ والعمل على تطويره وفقا لمقتضيات حتمية أفرزتها البيئة السياسية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياحية؛ التنمية التشاركية؛ الترويج والتسويق السياحي؛ الجماعات المحلية؛ المجتمع المدني، القطاع الخاص.

Abstract

The development of tourism is one of the main approaches in economic policy and one of the most important sectors that strengthen the national economy, as an alternative and sustainable source of increasing the gross domestic product. This study aim to analyzing the role of participatory approach in promoting tourism production, and we'll discover the impact of the contribution of social and economic factors in local level, and work to develop it according to the imperatives produced by the political and economic environment.

Keywords: tourism development; participatory development; promotion and marketing of tourism; local groups; civil society; private sector.

مقدمة:

تعتبر السياحة من السياسات الهامة في اقتصاديات الدول وأحد أهم القطاعات التي تساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وتنويعه، بل وتعد واحدة من أكثر الخدمات جدارة باعتبارها مصدرا بديلا ومستداما في زيادة الناتج المحلي الخام في الجماعات المحلية، وفي ظل تزايد مد العولمة وتحول القوى المجتمعية والاقتصادية في علاقة الدولة بالمجتمع؛ تعتبر مقاربة التنمية المحلية التشاركية من الآليات الجديدة والمعاصرة التي لها الفضل الكبير في إعادة توزيع الأدوار بين الجماعات المحلية وشركائها، وتمكين

جميع الفاعلين الجدد من مجتمع مدني وقطاع خاص وحتى الإعلام المحلي لتفعيل مساهمتهم وتعاونهم في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

إن التنمية السياحية هي ذلك المستوى المقصى عمليا في مجالات التنمية المحلية، وفي عز تنامي الأزمات الاقتصادية والمالية سارعت الكثير من الدول إلى الاهتمام بالقطاع السياحي وترقية نشاطاته؛ ترويج وتسويق خدماته لتعزيز الإمكانات التنموية واستثمار القدرات الاقتصادية من مصادر وموارد مادية وبشرية جديدة، ومن هنا كان لزاما بحتمية مراجعة توجهات السياسات الاقتصادية التقليدية والمضي نحو بناء استراتيجية بديلة ومستدامة، لها انعكاسات فعالة حيث تقدم مجموعة من المزايا والعوائد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

من التحديات والصعاب التي تعرفها التحولات التنموية في وضع مبادئ ومقومات إنمائية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هو ضعف التخطيط والتنفيذ الجماعي لكثير من المشاريع والبرامج، و مع مطلع سنوات الألفية الجديدة ركزت الخطابات الفكرية؛ الأصول والتوجهات النظرية والعلمية في سياسات التنمية على ضرورة تمكين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وإدماجهم في ترقية العمل السياحي وفقا لمخططات واستراتيجيات بعيدة المدى، إذ سايرت ما تمليه التدفقات فوق القومية واتجهت نحو إصلاحات جديدة وراهنة في سياق تكريس الديمقراطية والإدارة التشاركية في الأعمال التنموية لترقية السياحة.

ومن هذا المنطلق، تتحدد إشكالية دراستنا حول:

كيف نستفيد من مزايا المقاربة التشاركية لتطوير السياحة في الجماعات المحلية؟

يتجلى الهدف الأساسي في هذه الدراسة في الإحاطة الكاملة لفاعلية التنمية التشاركية، ومساهمة الفواعل الجدد لترقية البرامج والمشاريع التنموية الخاصة بالقطاع السياحي في الجماعات المحلية وتحديد مختلف الآليات والسبل التي يمكن الأخذ بها، إذ تبرز أهميتها في ضرورة تطبيق بعضها لضمان نجاح واستمرارية المسارات التنموية، مع تسليط الضوء الإطار القانوني الذي يترجم ويعكس تفعيل مقاربة التنمية المحلية التشاركية للنهوض بالنشاطات السياحية، ترويجها وتسويقها لدعم الاقتصاد الوطني والمحلي.

أولا: مدخل مفاهيمي للدراسة

يعد النشاط السياحي أحد أبرز الظواهر الاقتصادية التي تعمل على رفع مستويات النمو في البلاد كما أن السياحة هي ظاهرة اجتماعية تمنح السائح الفرصة لرؤية المعالم التاريخية على الأرض والتواصل مع ثقافات أخرى. وتشكل اليوم السياحة قاطرة التنمية وعامل مهم من عوامل النهوض الاقتصادي، كما أن النشاط السياحي نشاط حركيا يكمل بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى ويمس مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية للمواطنين.

وفي الآونة الأخيرة ارتفع عدد السياح على المستوى الدولي مما أدى إلى ارتفاع نمو العائدات السياحية بحيث فاق نمو تلك العائدات معدل النمو في المجالات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يؤهل النشاط السياحي أن يلعب دورا اقتصاديا في خطط التنمية الشاملة وان يكوم محور الاستثمارات بكل أنواعها وفقا لخطط وبرامج التنمية السياحية.

ومن هنا فقد استبدل مصطلح النشاط السياحي إلى الصناعة السياحية لما لها من أهمية ولما لها من إسهامات اقتصادية كباقي القطاعات الصناعية الأخرى، ولما لها من أهمية في الصناعات العالمية خاصة في الألفية الثالثة والتي أظهرت قدرتها على التأثير على اقتصاديات الدول المصدرة للسياح كما المستقبلة لهم، وتعتبر السياحة في الكثير من الدول المصدر الأول للدخل الوطني ولهذا تعمل الدول وبرامج الحكومات على توفير البيئة الجاذبة للاستثمارات في المجال السياحي وأولت لها الأهمية في سياساتها التنموية سعيا منها للاستحواذ على الحصص السوقية.

وعليه فالتنمية السياحية ستعمل على تطوير النشاط السياحي وذلك بإشراك كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني من اجل خلق بيئة تسمح للسائح بالراحة والرفاهية وتلبي رغباته وتشبع نهمه السياحي ويكون محفزا للآخرين.

1- مدلول السياحة والتنمية السياحية

منذ وجد الإنسان وجدت معه غريزة التنقل من مكان لآخر لأسباب عديدة منها ما يتصل بشغفه في اكتشاف أماكنه جديدة أو من أجل توفير حاجاته واحتياجاته الضرورية، ولما كانت الأيام الأولى لوجود الإنسان على الأرض لا تحكمها قوانين ولا أعراف تحد من تصرفاته وحركاته، ولما لم يكن هناك مني قوم على احتياجاته من جهات حكومية ورسمية ومنظمات فقد كان التنقل والترحال هو الحل سعيا منه لحياة أفضل[1]

يعتبر الكثيرون وان سنة 1943 هي السنة التي عرفت مفهوم مصطلح Tourisme بدلالته الحالية والتي تعني السفر والتجوال، ويتضمن هذا المفهوم كل تلك المعاني التي إشباع الحاجة إلى السفر والتنقل من مكان إلى آخر بشرط أن يكون ذلك السفر والتنقل من أجل العمل أو طلب الرزق وتعاطي التجارة، وفي اللغة العربية فإن لفظ سياحة مشتقة من فعل ساح، وعبارة ساح في الأرض تعني ذهب وسار وجال على وجه الأرض[2].

ويعتبر مصطلح السياحة ذو أوجه متعددة وعليه فلا وجود لتعريف جامع يتوافق عليه، وهذا الخبير والمتخصص في المجال السياحي السويسري Gérard Guibilato يقول: "إن أول صعوبة لمن يريد دراسة السياحة هو تعريفها"[3]. وعليه، السياحة تنطوي عليها تعاريف عديدة ومختلفة ولها جانبها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، كما لها جانبها الذي يتحدث من خلال تنمية وتطوير العلاقات الدولية والإنسانية والثقافية بين الدول، وقد عرفها الخبير في المجال السياحي Hunsiker Krafet والذي يعتبر مؤسس البحث

السياحي، فإن السياحة هي "مجموعة من العلاقات والأعمال التي تكونت بسبب التنقل وإقامة الأفراد في غير سكناهم المعتاد حيث أن هذا النشاط لا يدخل في إطار النشاط المربح"[4].

وهو نفس التعريف تقريبا الذي تقدمه المنظمة العالمية للسياحة والتضمن "السياحة هي مجموعة من النشاطات التي قوم بها الناس خلال رحلاتهم وأسفارهم وخلال إقامتهم في أماكن خارج بيئتهم الاعتيادية لغرض الترفيه والأعمال ولغيرها من الأسباب التي لا تكون مرتبطة بنشاط مربح"[5].

وعليه فإن السياحة بمعناها العام تتضمن ثلاثة عوامل أساسية هي:

- التنقل والسفر؛
- المكوث والإقامة في المكان المقصود بصورة مؤقتة غير دائمة؛
- الغرض من السفر هو طلب الراحة والاستجمام وليس الاسترزاق أو ممارسة أعمال ربحية.

من المنظور الإسلامي ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في الكثير من الآيات وبمعاني مختلفة، فقد قال الله تعالى: "فسيحوا في الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين"[6]، وفي نفس السورة وردت الآية التي قال فيها الله عز شأنه: "التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين"[7].

أما تعريف التنمية السياحية فهو مصطلح جديد يتم تداوله في مجالات التنمية والتنمية المستدامة وهو المصطلح الأحدث من بين مصطلحات أنواع التنمية العديدة، كما أن التنمية السياحية متغلغلة ومتداخلة مع باقي عناصر التنمية المختلفة وتنميتها يعني تنمية باقي العناصر، أو أن تنميتها يتطلب تنمية باقي العناصر وتعتبر التنمية السياحية متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية.[8]

وتعرف التنمية السياحية على أنها "مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي"[9]، وهو تعريف يقترب من مفهوم التنمية المستدامة ومن الحكامة في التنمية، فالزيادة المستقرة تعني عدم الإفراط في استخدام الموارد السياحية والحفاظ على تلك الموارد بما يضمن بقائها واستمراريتها.

وتعرف كذلك بأنها "توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة"[10]، وهنا تقدم التنمية السياحية على أنها توفير جميع الإمكانيات الضرورية للاستجابة لطلبات السائح، وهي في نفس الوقت تأثيرات جانبية إيجابية تتمثل في إيجاد فرص للعمل مع مداخيل جديدة.

فالتنمية السياحية هي تهيئة المكان المعروض للزيارة والمطلوب من طرف السواح مع الأخذ بعين الاعتبار:

- التوزيع الجغرافي لهذه الأماكن وتنوعه والتي تدخل ضمن المنتجات السياحية؛
- تدفق وحركة السواح؛
- التأثيرات الجانبية للحركة السياحية بما فيها الايجابية والسلبية، فالإيجابية تكون في صالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما السلبية قد تمس بأمن وسلامة السياحة والسواح.

وبنفس المنحى يذهب **كافي مصطفى يوسف** في تعريفه للتنمية السياحية عندما يعرفها على أنها الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها[11]، وهذا ما يتطلب الاهتمام بالمكان سواء الذي يقيم فيه السائح أو الذي يقوم بزيارته، وتقديم الخدمات ذات الجودة العالية والتوسع فيها تلبية للسائح واستجابة لاحتياجاته.

2- مدلول التنمية التشاركية

تشكل المقاربة التشاركية مفهوما جديدا للتخطيط للتنمية واستدامة المشاريع التنموية، كما أنها تشكل خطابا نقديا جديدا لممارسات الماضي القائمة على الفعل الواحد من جانب السلطة دون إشراك الآخرين في تسيير الشأن العام المحلي وخاصة منه فيما يتعلق بالفعل التنموي. ومن منظور هذه المقاربة الجديدة فإن الفعل التنموي القديم اتسم دائما بغياب ذلك التفاعل من جانب المواطنين مما عرض الكثير من البرامج والخطط التنموية للفشل، فغياب التفاعل يعني غياب تحمل المسؤولية من جانب المواطنين الذين كان دائما دورهم سلبيا وبقوا في طرف المتلقي المستفيد دون مشاركة.

كما تشكل المقاربة التشاركية الإطار الجديد للمقاربات التنموية والذي يعتمد على إشراك المواطنين واعتبار تلك المشاركة كأمر ضروري ومهم حتى تحقق البرامج والمشاريع التنموية هدفها من باب وأن التنمية بالمواطن وله، وبالتالي فإن إشراك المواطن سيدفعه لتحمل المسؤولية والأعباء في تقوية القدرات التنموية المحلية.

إذن فالمقاربة التشاركية في مفهومها العام "أنها تشتمل على المناهج التي تحرر الجماعات مثيرة بذلك مكتسبات التصور والفهم والإحساس لحيازة المشاريع التنموية المؤدية إلى التغيرات الدائمة وأن هذه المناهج متوجهة نحو الأشخاص لتحقيق المزيد من احترام الكرامة الإنسانية وتحسين شروط الحياة اللائقة بحيث أن تطبيقها العقلاني سيؤدي إلى التكليف وقبول المسؤولية والإصلاحات المقترحة"[12].

ويركز تعريف التقرير الذي قدمه أصحاب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المغربية على مؤشرات الحوكمة والرشادة في الحكم والتسيير، والتشاركية بمفهوم هذا التقرير تقوم على أن كل تنمية تتوجه مباشرة للمواطن لتحقيق شروط حياة مفعمة بالكرامة والاحترام؛ من جهته يعرف التقرير الوطني للتنمية البشرية للملكة المغربية المقاربة التشاركية بمفهومها العام على أنها تحدد منهجية التنمية في مسار يكون

فيها المواطنون الذين هم المستفيدون من التنمية لهم دور محدد في عمليات التصور والتنفيذ لبرامج التنمية[13]، ويعد هذا التقرير واحد من النشاطات لبرنامج التنمية البشرية المستدامة والمنفذ من طرف وزارة الاقتصاد والتخطيط المغربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويذهب التقرير في تقديم شروحات إضافية عمن يقصد بلفظة المشاركة فيشير إلى 3 حالات هي:

- المشاركة تكون من طرف المواطنين على شكل أدوات ومساهمات مالية؛
- المشاركة تكون في أنشطة تنموية مختارة من طرف المواطنين؛
- المشاركة تكون على شكل تقديم أفكار وتصورات تنموية مع تنفيذها.

أما التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 1993 المنشور من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيشير إلى أن مصطلح المشاركة ليس بالمصطلح الجديد فقد ظهر ضمن مصطلحات التنمية لسنوات الستينات من القرن الماضي واستخدم فقط ليشير إلى دور المواطن في المشاريع الخاصة، أما جديد المصطلح الذي يقدم في هذا التقرير هو اعتبار المشاركة كاستراتيجية شاملة للتنمية تتمحور حول الدور الأساسي الذي يجب أن يلعبه المواطنون في كل مناحي حياتهم.[14]

ومن كل ما تقدم ذكره يتبين من المقاربة محل الدراسة أنها تقوم على مقومات أساسية تتمثل في:

- المشاركة والتشاركية هي جوهر الديمقراطية بمفهومها الجديد واتساع نطاق مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام المحلي دليل على تجذر الديمقراطية وترسخها في الأوساط الشعبية المحلية، ودليل كذلك على ممارستها على مستوى الحكم المحلي للجماعات المحلية، أما القول عن وجود المشاركة أو انعدامها فهو مؤشر على انحسار الديمقراطية وغيابها عن تدبير الشأن العام؛

- إن مفهوم المشاركة يعني تحسين بيئة الأعمال وجودة بيئة استقطاب الاستثمارات سواء منها المحلية العمومية أو الخارجية الخاصة، فتوافد رأس المال الأجنبي يعطي مصداقية أكثر لبيئة الأعمال والاستثمارات فالمشاركة المجتمعية تعني تحمل المسؤولية وبالتالي تحسين الأداء المجتمعي على مستوى ارتقاء سلوك التعامل وثقافة التنمية؛

- المقاربة التشاركية تعني مشاركة المواطن ومساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة القرار التنموي والعمل على متابعة تنفيذه من أجل إنجاحه وتحقيق أهدافه؛

- بالنظر إلى موضوع التنمية السياحية والتي ترتبط بالبيئة وبالتنمية المستدامة فإن التشاركية هنا تعني الارتقاء بالتعامل مع البيئة من قبل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين بما يحافظ عليها وعلى استدامة عطائها والمحافظة على التوازن البيئي وبالتالي يخدم أهداف التنمية عموما والتنمية السياحية على وجه الخصوص.

ثانيا: بناء رؤية الفعل التنموي التشاركي للتنمية السياحية

إن فعالية القطاع السياحي ودوره في تحقيق الميزة التنافسية في الاقتصاد العالمي والوطني والمحلي يستوجب من الدولة والجماعات المحلية – الجماعات الترابية- إعادة الاعتبار لهذا المورد المالي كبديل اقتصادي ومستدام في التنمية المحلية والتنمية الوطنية الشاملة، فلا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة في الوحدات الإقليمية دون تعاون فعال بين الجماعات المحلية ومختلف الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون لدعم جهود تنمية القطاع السياحي، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تبني خطة وطنية ومحلية من اجل الاستجابة للطلب الاقتصادي والاجتماعي، وتقاسم قدرات التنمية المحلية وتحسين النوعية في المجال السياحي لاجتذاب الحركة السياحية داخليا وخارجيا.

كما أن رسوخ ثقافة التشاركية في الأعمال التنموية السياحية هو محصلة جهود تفاعلية تقوم بين فواعل التنمية المحلية عموما، إذ تعكس بيئة التمكين الاجتماعي والاقتصادي العملية المتكاملة والمتناغمة في الترويج والتسويق السياحي وفق استراتيجية محلية مدروسة ومرتبة وفق أسس ومقومات التنمية التشاركية، كلها تعمل على تعزيز قدرات الفاعلين والجماعات المحلية لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى سياسات تهدف إلى تحقيق جمالية الإقليم السياحي وترقية السياحة المحلية، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال إزالة كل العقبات التي تعيق عملية التمكين سواء كانت قانونية أو سياسية؛ اجتماعية أو حتى اقتصادية، وإقامة هياكل ومؤسسات تساعد على التنمية السياحية على المستوى المحلي، حيث يتحدد ذلك من خلال ما يلي:[15]

- توزيع العمل التنموي في القطاع السياحي على جميع الفواعل الجدد في الجماعات المحلية؛
- تعدد فرص المشاركة في الأعمال التنموية المختلفة؛
- وجود رسالة محددة للمؤسسات والهياكل المساهمة في دعم التسويق السياحي على المستوى المحلي؛
- ضرورة توفير آليات تشاركية في التنمية السياحية.

لقد ركزت الجهود في مجال التنمية السياحية في السياسة الوطنية وسياسات الجماعات المحلية على بناء رؤية مستقبلية، ورسم توجه في منظومتها القانونية والاقتصادية من خلال إشراك الفواعل الجدد من مجتمع مدني وقطاع خاص لترقية العمل السياحي وتسويقه من اجل دعم النمو الاقتصادي وتجويد العمل السياحي، وهنا يجب أن تبنى استراتيجية التنمية السياحية على تكاتف جهود الأطراف الثلاث من جماعات محلية ومجتمع مدني وقطاع خاص في الترويج والتسويق السياحي، فأي دور لكل فاعل محلي في دعم وترقية العمل السياحي؟.

يشتمل الفعل التنموي التشاركي في دعم نشاطات القطاع السياحي على التخطيط الجماعي في ظل تبني استراتيجية توافقية، إذ تعد الأخيرة من محصلات التعاون والنقاش العمومي في الجماعات المحلية، حيث تقوم عملية إعداد خطة التنمية السياحية وتنفيذها ومتابعتها على عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كالتالي:[16]

1- إعداد منابر الحوار والتشاور في صياغة السياسات العامة المحلية؛

2- إشراك وإدماج جميع الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في إعداد استراتيجية التنمية السياحية؛

3- إعداد الدراسات الأولية وتحديد الأهداف الأولية بحيث يمكن تعديلها أو تغييرها من خلال التغذية العكسية خلال عملية الأخذ والرد في إعداد الخطة التنموية؛

4- تكليف مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بعملية جمع المعلومات وإجراء المسوح وتقييم الوضع الآني للمناطق السياحية؛

5- البحث في آفاق الإصلاح والتطوير السياحي من خلال تحليل وتفسير البيانات المتوافرة والمطروحة على طاولة النقاش والخروج بمحصلة العمل لتحقيق خطة التنمية السياحية؛

6- تنفيذ استراتيجية الترويج والتسويق السياحي بالاعتماد على دور الإعلام السياحي؛

7- متابعة وتقييم الخطة السياحية وتقويمها.

والجدير بالذكر أن إعداد خطة التنمية السياحية في الجماعات المحلية وتنفيذها تتطلب الأخذ بمبادرة القيادة والنخبة السياسية في الدولة، وأيضا ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص في المجتمعات المحلية، ومراجعة البيانات والخرائط السياحية والجغرافية الموجودة، وأهم العناصر الإيجابية التي توفرها هذه الاستراتيجية تشمل ما يلي:[17]

- ✓ اكتشاف عناصر الجذب السياحي؛
- ✓ تحديد البنية التحتية، وتوفير الوسائل والقنوات المناسبة لتسهيل حركية السياحة في الجماعات المحلية.

لذلك ترتبط عملية التخطيط السياحي التشاركي بجملة من المعايير والإجراءات لتنظيم النشاط السياحي وتوجيه مساره في التنمية المحلية، إذ تشمل هذه المعايير ما يلي:[18]

- ✓ توفر مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن مناطق وآثار السياحة من خلال المجتمع المحلي؛
- ✓ دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا، وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية يكفلها القطاع الخاص، وتحسين الظروف المعيشية المناسبة؛
- ✓ تحقيق التعاون والتشارك من اجل إنجاح السياحة المحلية بمساهمة جميع القطاعات المختصة بالسياحة على المستوى المحلي.

في إطار الجهود الوطنية والمحلية تسعى المغرب جاهدة إلى بلوغ ذروة المنافسة السياحية بالمنطقة، خاصة وأن لديها مميزات سياحية وجيوغرافيه، فهي تعمل في خضم سياساتها ومخططها التنموية على اجتذاب عدد من السياح من خلال تنويع المنتوج السياحي والترويج له سعيا بذلك لأن تصبح من بين 20 دولة سياحية عالمية بحلول سنة 2020[19]، حيث تبع ذلك جملة من الإصلاحات السياسية والقانونية التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتشاور، الاستشارة والتشارك في إعداد وصياغة وتنفيذ سياسات التنمية المحلية سيما ترقية القطاع السياحي وتمكين جميع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في الأداء المحلي.[20]

هذا وقد تبنت العديد من الدول من خلال سياساتها ومخططاتها الإنمائية مشروع واستراتيجية تبحث في الآفاق والأبعاد عن تنمية القطاع السياحي في البلاد، لذلك جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT الساري المفعول إلى غاية 2025، الذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين ولجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق مستقبلية من خلال نظرتها للتنمية السياحة على المدى القصير (2009) والمدى المتوسط (2015) والمدى الطويل (2025). هذا المخطط عبارة عن تتويج ناضج لمسار طويل من البحث والتحقيقات، الدراسات والخبرات والاستشارات، وهو نتيجة محصلة لعمل فكري كبير ولاستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص على مدار اللقاءات الجهوية والمحلية.[21]

1- تعزيز دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني في التنمية السياحية

توجب على القائمين التنمويين في إطار استراتيجيات الألفية الجديدة (سنوات 2000) تشجيع الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية، إذ توجهت سياساتها نحو إشراك الفاعلين المحلين لممارسة نشاطات القطاع الثالث (السياحي)، ومنذ سنة 2011 دخلتا مرحلة التكريس الفعلي للتنمية التشاركية وإشراك المجتمع المدني واعتماد الشراكة في العملية التنموية من خلال إنشاء قنوات وتغيير القوانين من اجل تحسين صورة المنتج السياحي، ومحاولة ترقيته محليا ودوليا لاجتذاب السيولة النقدية وخلق مصادر تمويل جديدة في الاقتصاد المحلي وحتى الوطني.[22]

في البداية، تعرف الجماعات المحلية بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم بمقتضاه على تقسيم الأعمال التنموية، وتوزيع النشاطات والاختصاصات بين الأجهزة الحكومية المركزية والهيئات المحلية (المنتخبة والمعينة)، حيث تتمكن الأخيرة من تسيير شؤونها التنموية ومرافقتها بعناية وكفاءة لتحقيق رضا المواطنين وتلبية مطالبهم.

1-1- فاعلية الجماعات المحلية في ترقية وترويج السياحة

تعتبر السياحة قطاع مهم لتحقيق التنمية المحلية في الاقتصاد الوطني، نظرا لما يمكن أن توفره من مصدر مالي ذاتي للجماعات المحلية مما يكسبها استقلالية في برامجها وسياساتها التنموية القطاعية، وبذلك عمدت التنظيمات الإدارية في كثير من التجارب على إعطاء الدور المتزايد للجماعات المحلية في

مجال السياحة لتحقيق تنمية مستدامة ومستنيرة، أين تلعب الجماعات المحلية دورها المحوري في توفير بيئة التنمية التشاركية وتطوير المبادرة المحلية لترقية السياحة الداخلية وتسويقها بما يناسب المتطلبات الاقتصادية الجديدة، وهنا يمكن تلخيص دورها في ترقية نشاط القطاع الخاص ضمن ثلاثة أطر رئيسية، تتمثل فيما يلي:[23]

- دورها في صياغة سياسات محلية تأخذ بعين الاعتبار جدية النشاطات في القطاع السياحي وفق مخططات التنمية المحلية؛
- دورها في تنفيذ البرامج السياحية على المستوى المحلي، مما يساهم في خلق موارد محلية لصالح الجماعات المحلية؛
- دورها في حماية الموروث السياحي وإشراك المجتمع المدني في نشر الثقافة السياحية، ودعم الشراكة مع القطاع الخاص لتحسين التراث السياحي وتجويده؛ ترويجه وتسويقه في السوق الاقتصادية المحلية والعالمية.

تسعى دائما الجماعات المحلية جاهدة لتوفير المناخ الجيد ومتطلبات التنمية السياحية، وتوفير الغلاف المالي المناسب لضمان الخدمات السياحية للمواطن، وتنظيم التظاهرات السياحية والثقافية والرياضية والدينية المنظمة من طرف البلديات والولايات، كل هذه المشاريع والبرامج تعود على القطاع السياحي والتنمية المحلية بالإيجاب وتعد كعوامل مساعدة للنهوض بالسياحة المحلية وتسويقها بما يدر بعوائد مادية لصالح المالية المحلية.

يحظى الترويج والتسويق السياحي بأهمية بالغة في ترقية النشاط السياحي، وإن عمليات الإعلان وإعداد المخطوطات والخرائط السياحية في الجماعات المحلية؛ وتحديد المعالم الأثرية وإنجاز الدليل الخاص بها يعتبر كأولى محاولات التنشيط السياحي، وهنا تتضافر الجهود الوطنية والمحلية في إعداد استراتيجية تنموية على المدى البعيد ووضع المبادئ والأسس التي تقوم عليها الخطة الوطنية وتنفيذها محليا.

ووفقا **لجمال جيتس Jamal Getz** يعتبر تعاون الجهات الفاعلة في الجماعات المحلية ذلك السبيل المقبول على نطاق موسع في حل المشاكل المتعلقة بالأهداف المشتركة في التنمية المحلية، حيث تقوم استراتيجية التعاون في ترقية النشاط السياحي على مجموعة مستويات رئيسية طرحها العديد من المنظرين والعمليين في هذا المجال: الجذب، التكامل، والإدارة، التدريج والاعتراف من الجهات الفاعلة بضرورة ترقية العمل التنموي المشترك، وقدرة المشاركة الواسعة وإدارة العلاقة بين الأطراف المعنية، والسعي لتحقيق أهداف قابلة للتحقيق، ورصد نتائج السياحة المحلية المستدامة.[24]

2-1- دور المجتمع المدني في نشر الثقافة السياحية

الجماعات المحلية هي الفاعل الأساسي والطرف الرئيسي لتجسيد الفعل التشاركي في التنمية السياحية، بصفتها بؤرة رسم وصياغة السياسات العامة المحلية واتخاذ القرار التنموي المحلي، وهي وحدها القادرة على وضع الأطر للحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياحية، حيث تلبي السلطات العمومية المحلية احتياجات الساكنة المحلية وإشراك الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الحياة التنموية.

زيادة فرص وتمكين العمل السياحي في المجتمع المحلي يعمل على الحفاظ على المناطق السياحية ويلبي التنمية المحلية، والاستدامة في التنمية السياحية يحفز الاستثمار الأمثل للمقومات والموارد الطبيعية والبيئية والعمرانية والثقافية، هاته العناصر كلها تمثل عناصر الجذب السياحي وتشكل أحد الركائز الأساسية للعرض في أي منطقة سياحية.[25]

بشكل عام، يرتهن تحقيق التنمية السياحية بنهوض العامل البشري وإشراكه في ترقية السياحة المحلية وترويجها، إذ ينبغي أن يقوم المجتمع المدني في الجماعات المحلية بعدة وظائف اجتماعية وأخرى ثقافية لدعم النشاطات السياحية. فمسألة التنشئة والتوعية وتجنيد الأطر المجتمعية لهو من العوامل الرئيسية التي ينبغي على منظمات المجتمع المدني الاضطلاع بها،[26] وضرورة مراعاتها.[27]

في المغرب، جاءت الوثيقة الدستورية سنة 2011 لتعطي معالم العمل التشاركي في إطار ما يسمى بالنهج الديمقراطي التشاركي، حيث اعتبر المجتمع المدني من المؤسسات المدنية والاجتماعية وأحد الفواعل الهامة التي تهتم بتنمية روح المواطنة ونشر الوعي، والمشاركة في صياغة واتخاذ القرارات والسياسات التنموية، لاسيما التعاون والتشاور مع المجالس المحلية المنتخبة والسلطات العمومية بخصوص تفعيل برامج التنمية وتنفيذها وكذا متابعتها.[28]

2- تفعيل دور القطاع الخاص في التسويق السياحي

تلعب الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص أدوارا رئيسية وجد ضرورية في دعم النشاط السياحي[29]، خاصة في تهيئة الأقاليم المحلية وترقية السياحة، وترتهن فعالية القطاع السياحي بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص كشريك أساسي للنهوض بالتنمية السياحية، فلا يمكن تصور عملية تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين الجماعات المحلية والمؤسسات السياحية الخاصة، حيث تنصب التعاملات في كلا القطاعين العمومي والخاص على تهيئة وتوفير البنية التحتية اللازمة لصناعة المنتوجات السياحية، وكذا الاستجابة الأكثر فعالية للطلب الجماعي عن طريق تقسيم الموارد، الأخطار والأرباح.[30]

يشكل الاقتصاد أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة المتطورة والحضارة المجتمعية والاقتصادية، حيث ينصرف الاهتمام به إلى ضرورة توفير السياسات اللازمة لترقيته وتكييفه مع المستجدات والتطورات العالمية؛ قصد تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ذلك أن متغير الحوكمة يشكل أهم المحاور العلمية لتفعيل جودة الدور الوظيفي والتنموي للقطاع العام.

ومن هذا السياق، يطرح موضوع الحوكمة فكرة مفادها أن القطاع الخاص من الوسائل البارزة في دعم نشاطات القطاع السياحي في الدولة لدعم قدرات الاقتصاد الوطني، إذ يعتبر هذا الاتجاه مصدرا ممولا وبديل راهن على ضوء الأزمات الاقتصادية والمالية التي تشهدها معظم دول العالم.

إن الاستفادة من الأصول العلمية والنظرية للتنمية السياحية، ومحاولة الأخذ بتطبيقاتها الميدانية يعني إنشاء المؤسسات الاقتصادية السياحية، واستحسانا من القيادة المحلية هو تفعيل الشراكة المحلية وإعادة صياغة إدارة سياحية جديدة، تتكفل بتثمين القدرات السياحية وتسويقها والسهر على انسجام كافة الأنشطة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية، والتحكم في عمليات الإنجاز والمتابعة المستمرة، مع توفير الإطار الجديد للشراكة من اجل ترقية السياحة بين جميع المتعاملين والشركاء الخواص من مؤسسات التسيير السياحي، وفتح فضاء الحوار والمساعدة على إيجاد جو ملائم بإتباع طريقة تشاركية في صناعة السياحة ومن ثم المضي نحو ترويجها وتسويقها بما يتناسب ومقتضيات التنمية الاقتصادية البديلة.[31]

حتى تتمكن الجماعات المحلية من تعزيز مكانة السياحة في المجتمعات المحلية، يجب أن يرتقى بالقطاع الخاص محليا والتحول إلى التنافسية الاقتصادية من خلال تنمية القطاع السياحي وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى نصل إلى العمل السياحي التشاركي وجب توفير مجموعة من الآليات المشجعة على الشراكة بين القطاع العام والخاص، وإن توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال السياحية هو من أهم الشروط اللازمة لترقية العمل السياحي والتسويق للخدمات السياحية، فبيئة الاقتصاد المفتوح والحرية تعكس مجل الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤطر القطاع السياحي وتشجع النشاط الاستثماري فيه.[32]

وبما أن القطاع السياحي يعطي فوائد تتجاوز حدود القطاعات الاقتصادية الغير متجددة، فإنه وبالرغم من أهميته يبقى الاستثمار فيه أن يشمل حجم مؤسسات وبنى القطاع الخاص، كلها تلعب وظيفة أساسية في تطوير الهياكل القاعدية للسياحة المحلية؛ التسويق لمنتجاته والترويج لها عن طريق استغلال وسائل الإعلام الحديثة.[33]

3- تمكين الإعلام المحلي في التنمية السياحية

تقدم المفاهيم العديدة للإعلام السياحي تعريفا مشتركا، حيث يعتبر: "تلك العملية التي تخاطب الجمهور داخل البلاد وخارجها مخاطبة موضوعية وعقلية باستخدام عوامل الجذب والتشويق في تقديم المنتج السياحي بقصد إقناع الجمهور وإثارة اهتمامه بأهمية السياحة وفوائدها للفرد والدولة، وتشجيعه على التعرف على مقومات السياحة الداخلية، ونشر الوعي السياحي بينهم، وحسن معاملة السائحين ومعاونتهم فيما يحتاجونه.[34]

ومن هذا التعريف الشامل نستشف الهدف من الإعلام المحلي في تحقيق الجذب السياحي وتحسين صورة المنتجات والخدمات السياحية في مناطق المجتمعات المحلية، ونشر ثقافة مجتمع الخدمات المنتجة للسياحة وتنشئة المواطنين على أهميتها في الاقتصاد المحلي والوطني، وتحفيزهم على الزيارة، ولا يكون ذلك إلا من خلال توظيف عدة آليات وإجراءات إعلامية مناسبة لعرض النشاط السياحي في الجماعات المحلية، ويمكن أن نوجزها على سبيل المثال كالآتي:

3-1- الإعلان السياحي: تقوم وتتأثر أي سياسة اقتصادية في دول العالم على حجم الإعلانات واكتساحها السوق، وبما أن السياحة من القطاعات المتجددة فإن الإعلان عنها يولد حالة من الرغبة لتعزيز موقعة المناطق السياحية لدى أكبر عدد من السياح، وتسهيل الحصول على المعلومات والبيانات بخصوص مناطق الجذب السياحي؛

3-2- الدعاية السياحية: تعتبر الدعاية من وظائف الإعلام الأساسية في تصدير المعلومات والبيانات الوفيرة عن وعاء المنتج السياحي في المجتمعات المحلية، كلها تهدف إلى تحقيق المنافسة السياحية وتعزيز النشاطات الرامية إلى الرفع من معدلات الجذب السياحي في الجماعات المحلية.

ويطرح الإعلام السياحي في الجماعات المحلية مجموعة الرسائل الصادرة عن فواعل وأشخاص التنشيط السياحي، وإعطاء صورة مواتية وإيجابية للخارج وتعزيز التنافسية للمناطق السياحية عن طريق الاتصال الإقليمي والترويج للمواد والمنتجات السياحية في إطار ما يعرف باعتماد إدارة تشاركية وتعاونية للمناطق والأقاليم السياحية.[35]

كما تلعب الجهات الفاعلة في العمل السياحي المحلي دورها الرئيسي في ممارسات الإعلام السياحي، كما يتشارك في ذلك كل الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون، بما في ذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛ الربحية وغير الربحية لدعم السياحة والترويج لها في الجماعات المحلية والتجند معها لتحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية والسياحية المنشودة.

خاتمة:

على الرغم من فائدة المقاربة التشاركية في التنمية المحلية، إلا أنه من المهم أن ننظر إلى سياق تفعيلها في الجماعات المحلية من منظور أعم يشمل مفاهيم التمكين السياحي في المداخل السلوكية، ويجب أن تتجاوز فكرة المجاراة للمستجدات الدولية والعالمية، ووفقا لما تمليه معاير المنظمات العالمية في المجال السياحي، إلى حوكمة التنمية السياحية بما يتماشى وخصوصية البيئة المراد تطويرها والبحث عن آليات جديرة بالتحقيق في فضاء تنموي يعرف تفاعلا إيجابيا في إدارة التنمية السياحية، بما يضمن إدماج كافة الفواعل والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

قائمة التهميش

[1] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، الأردن: دار زهران، 2008، ص14.

[2] مصطفى يوسف كافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014، ص22.

[3] Gérard Guibilato, **Economie touristique,** Suis : Edition Delta Spes, 1983, p10.

[4] Jean Pierre Lozato-Giotart, **Géographie du Tourisme,** Paris : Masson, 1990, p13.

[5] OMT, **Le tourisme un atout à développer**, rapport présenter par FRENAUD (Chasse Bourg) 2001, sur le site internet www.world-tourism.org, consulté le 31/01/2018.

[6] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 01.

[7] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 112.

[8] كافي حسين، **رؤية عصرية للتنمية السياحية**، القاهرة: النهضة المصرية، 1987، ص37.

[9] أحمد الجلاد، **السياحة المتواصلة البيئية**، القاهرة : عامل الكتاب، 2002، ص43.

[10] نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد28، العدد3، 2006، ص18.

[11] كافي مصطفى يوسف، **صناعة السياحة كأحد خيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية**، دمشق:دار الفرات- نينا للنشر والتوزيع،2006، ص.ص 106-107.

[12] جفري سعيد وآخرون، **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، الدار البيضاء: طباعة أمة كراف، ط2، 2007، ص.ص 108-109.

[13] Rapport National sur le développement humain 1998-1999, Maroc, décembre 1999, P.02.

[14] Rapport mondial sur le développement humain 1993,publié par le programme des nations unies pour le développement (PNUD),Paris : Ed.Economica,1993,p24.

[15] شرفاوي عائشة، "السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية"، **رسالة دكتوراه في** علوم التسيير، تخصص تسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص، 245.

[16] توفيق ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، عمان: دار زهران، 2008، ص198.

[17] شريط حسين الأمين، "فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 14، 2015، ص137.

[18] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة، مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج، **التهيئة السياحية ودورها في التنمية المحلية**، ديسمبر 2009، ص96.

[19] حميدة بوعموشة، "دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر"، **مذكرة ماجستير** في اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص102.

[20] جسد دستور المملكة المغربية لسنة 2011 ضمن بنوده ونصوصه مبدأ المواطنة، حيث أدرج مفهوم الديمقراطية التشاركية وكذا تكريس قواعد الحكم الراشد (المادة 154)، إذ نصت المادة 12 منه على أن تشرك مختلف الجمعيات والمنظمات غير الحكومية للمساهمة والتعاون في صياغة القرارات وتنفيذ المشاريع بالشراكة مع المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا ممارسة الرقابة والمتابعة لها. وارتباطا بالمستوى المحلي سيما الجماعات الإقليمية جاءت المادة 139 من الدستور نفسه تنص على ضرورة إيجاد الآليات التشاركية في المجالس الجهوية والمحلية، وضرورة تبني الحوار

والتشاور لاستثمار مشاركة المواطنين والمواطنات وتعاونهم مع المؤسسات المحلية في تحقيق وتقييم البرامج التنموية، وتباعا للنص الدستوري فقد أورد المشرع المغربي ثلاثة 03 آليات رئيسية لتفعيل العمل التشاركي على مستوى الجماعات المحلية:

- **هيئة استشارية محلية**: تنشأ من طرف المجلس البلدي بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، حيث يضبط سير أعمالها التنظيم الداخلي للمجلس ووضع إجراءات العمل في ممارسة الوظيفة التشاورية في الأعمال التنموية؛
- **تفعيل آليات الحوار والتشاور والتعاون**: يسهر على خلقها المجلس الجهوي أو المحلي؛
- **تكريس حق طلب المعلومة**: ويشمل سهولة الإطلاع على مخرجات الجماعات المحلية (متابعة جداول أعمالها). انظر:

Royaume du Maroc, ministère de l'intérieur, direction générale des collectivités locale, **le cadre législative et règlementaire de la gouvernance participative locale**, janvier 2017, P.06.

[21] المرجع نفسه، ص132.

[22] تضطلع الجماعات المحلية في الجزائر والجماعات الترابية في المملكة المغربية بجملة من الاختصاصات الإقليمية في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، والعمرانية والبيئية والسياحية، لنجد في سياسات الجماعات المحلية بالجزائر قانونين أساسيين ينظمان سير وعمل البلديات والولايات (القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية؛ القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية)، بالموازاة نجد القانون التنظيمي رقم 14-113 يتعلق بالجماعات الترابية في المغرب. انظر: المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، مشروع قانون تنظيمي رقم 14-113 يتعلق بالجماعات، 2015؛ المملكة المغربية، وزارة العدل، مديرية الشؤون الجنائية والعفو، **الميثاق الجماعي**، مركز الدراسات والأبحاث الجنائية، 2011؛ المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، مديرية التشريع، ظهير شريف رقم 85-15-1 الصادر في 07 يوليو 2015 المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 بالجماعات.

[23] فيلالي حمزة وإنزارن عادل، "نحو تفعيل أداء الجماعات المحلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد: 02، ب.س.ن، ص.197.

[24] Mariana Andrea Chindris, "espace local et acteurs du tourisme dans le développement territorial et touristique: le cas de la région Apuseni", **thèse de doctorat** en cotutelle internationale, géographie, université d'Angers, 2015, P.P.39-40.

[25] Mazuc Marie Beatric, **tourisme vert comment développer votre projet**, France: 2ème edition, sans année de publication, P.153.

[26] مثلا في الجزائر، وبحكم القوانين التي جاءت لتنظيم المجتمع المدني فإنها لم تنص صراحة على التأثير المباشر لترقية السياحة، غير أن ما يلاحظ أن المشرع الجزائري قد أشار إلى دورها غير المباشر في حماية البيئة (قانون حماية البيئة رقم 03-10) والتنمية الثقافية (القانون رقم 98-04) وحماية العمران (القانون رقم 90-29) والتراث التاريخي، إذ تعتبر الأخير من محددات الجذب السياحي، كما توظف الجمعيات المحلية قدراتها في التأثير وترقية السياحة والترويج لها بطرق غير مباشرة.

[27] تعمل وتتحرك مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر بموجب أحكام: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06 مؤرخ في 12 جانفي 2012، يتعلق بالجمعيات، ج.ر، عدد: 31، الصادر في 50 ديسمبر 1990.

[28] نصت المادة 12 من دستور 2011 على دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في ممارسة نشاطاتها بكامل حريتها لتحقيق التنمية الاجتماعية ونشر ثقافة التنمية التشاركية وتوريط القاعدة الشعبية لترقية الحس السياحي. انظر: المملكة المغربية، اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، **الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية**، ص11.

Royaume du Maroc, ministère de l'intérieur, direction générale des collectivités locale, **le cadre législative et règlementaire de la gouvernance participative locale**, op.cit, P.22.

[29] الشراكة هي آلية حديثة تهدف إلى حل المشكلات المعقدة أو تنفيذ مشاريع التنمية الضخمة بكفاءة وفاعلية، والتي يمكن تنفيذها بجدارة وفاعلية، وهي مظهر يعبر عن علاقة بين الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين لحشد الموارد والاستغلال الأمثل لها بهدف التطوير وتذليل معوقات التنمية التي تواجه القطاع العام والجماعات المحلية لا سيما السعي نحو ترقية النشاط السياحي. انظر: العربي غويني، **إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي: الجزائر أنموذجا**، الجزائر: النشر الجديد الجامعي، 2016، ص66.

[30] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 2، الحركيات الخمسة ومخطط الأعمال ذات الأولوية**، جانفي 2008، ص52.

[31] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 4، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، جانفي 2008، ص.ص09-10.

[32] بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، "رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات **الملتقى الوطني** حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، يومي 20-21 نوفمبر 2011، جامعة جيجل، ص11.

[33] سلطان النصراوي وآخرون، **القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018، ص398.

[34] خالد بن عبد الرحمن آل دغيم، **الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014، ص59.

[35] Mazuc Marie Beatric op.cit, P.41.